تحركات موحدة ونحو التضامن من اجل الاصلاحات الزراعية

بقلم - ابراهيم زكريا - نائب سكرتير عام اتحاد النقابات العالمي

انعقد المؤتمر العالمي الزراعي والتنمية الريفية الذي عقدته منظمة الاغذية والزراعة في روما (يوليو/ تموز ١٩٧٩) واعلان سادئ وبرنامج العمل ، اكدت وثيقة جديدة صادرة عن الامم المتحدة ، وهي وثيقة يؤيدها العديد من النقابات ، الاهمية الملحة للاصلاح الزراعي ، وكما اوضح بحق وزير الزراعة النيجيري في خطابه امام المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، فان الثورة قد بينت انه اذا كان توزيع الارض امرا غير عادل ، فان استمرار هذا الوضع لن يتاتى بمجرد اجراء توزيع للاصلاح الزراعي . ومن المؤكد ، لا يوجد سوى عدد قليل من البلدان التي لا تحتاج اليها اى تشريع خاص بالاصلاح الزراعي ، وهذه القوانين ، في كثير من الحالات ، مجرد قوانين على الورق ، ولا تفرضها الاجهزة الحكومية ضد المصالح المحلية او الاقليمية .

وقد تساءلت كثيرا المنظمات الجماهيرية الدولية ومنظمات اخرى غير حكومية شاركت في مؤتمر روما ، عما اذا كان المؤتمر عبارة عن عملية تمويه" ، وذلك نظرا للعدد الضئيل من الوفود الحكومية التي قد تكون بالخطب البليغة لتخفي عجزها او تواطؤها التام . ووثيقة الامم المتحدة تؤكد على ضرورة "مشاركة الشعب" في التنمية ، مما يستدعي ان تقوم المنظمات غير الحكومية بدور اعمق في الخطوات التي تتخذها الامم المتحدة ، وهو الامر الذي يستعصي اقراره تماما .

وقد بذلت المنظمات النقابية العالمية جهودا جادة للاعداد لمؤتمر روما . ففي شهر نوفمبر / تشرين الثاني الماضي عقد في روما مؤتمر دولي للنقابات ، حول قضية الاصلاح الزراعي ، وشاركت فيه وفود كثيرة . وخلال ذلك المؤتمر ، تشكلت لجنة دائمة هدفها تنسيق النشاط المشترك في القضايا المتصلة بالاصلاح الزراعي . وقد اشترك في تلك اللجنة : اتحاد النقابات العالمي ، والاتحاد العالمي للعمل ، والاتحاد الدولي لنقابات عمال الزراعة ، والاتحاد العام لعمال الجزائر والاتحاد الكلي للفلاحين الجزائريين والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والمؤتمر الدائم للوحدة النقابية لعمال امريكا اللاتينية ومنظمة الوحدة النقابية الافريقية واتحاد نقابات عموم الهند .

وقد تم توزيع وثائق مؤتمر الجزائر وكذلك تقرير اللجنة الدائمة اثناء المؤتمر .

وكان المؤتمر الدولي الثامن لعمال الزراعة والتشجير والغابات ، الذي انعقد في مايو ١٩٧٩ ، قد خصص جزءا كبيرا من اعماله لهذه القضايا ، وذلك قبل انعقاد مؤتمر روما .

لقد عبر اتحاد النقابات العالمي في بلاغه عن مؤتمر روما عن اسفه لان الجهود التي بذلتها المنظمات النقابية العالمية للمساهمة في الاعمال التحضيرية للمؤتمر لم تذكر في اى من الوثائق او البيانات الرسمية .

وقد اشار البيان المشترك الذى اصدره اتحاد النقابات العالمي والاتحاد الدولي لنقابات الزراعة ، والاتحاد الدولي لنقابات الاغذية الى ضرورة تحديد الاتجاه الصحيح بالنسبة لصياغة وتطبيق الاصلاح الزراعي . واوضح البلاغ ان "هناك حقيقة تاريخية وهي ان الاصلاحات الزراعية قد جاءت بعد ثورات زراعية اصيلة ، وان اكبر هذه الثورات نجاحا قد اختارت التوجه الاشتراكي . وهذا يعني ان الفلاحين والعمال الزراعيين ، تساندهم كل قطاعات الشعب العامل ، هم الذين شكلوا القوة الرئيسية في انجاز تلك الاصلاحات الاجتماعية ، وكانت رؤيتهم الاجتماعية ضائعة" .

وقد ابرز البلاغ ضرورة تحديد العقبات الرئيسية امام الاصلاح الزراعي ، وهي "الافات والطفيليات الاقتصادية" التي تنخر وتدمر قدرة النمو والتطور عند المنتجين الحقيقيين للثروة الزراعية . فعلى الصعيد القومي ، تتضح هذه الافات في النمو الطفيلي للملاك الاقطاعيين والرأسماليين والعرابين ، وعلى الصعيد الدولي ، في النمو الطفيلي للشركات الزراعية – التجارية المتعددة الجنسية ، والبنوك المتعددة الجنسية .

لقد زادت ارباح المصارف الخمسين المتعددة الجنسية التي تحتل القمة من ٦٠٣ مليار دولار في ١٩٧١ الى ١٢٤٤٨ مليار دولار في ١٩٧٦ .

وقد ندد اتحاد النقابات العالمي بالاتجاه الذى يعمل على بث التناقض بين جماهير المدن والجماهير الزراعية ، او بين ما يسمى بالدول الغنية والدول الفقيرة انها ليست مجرد قضية "فقر" بل قضية تحول الناس الى فقراء بسبب تدفق الموارد الحقيقية الى العرابين ورجال البنوك بدلا من المنتجين الحقيقيين . فالقضية الرئيسية هي كيف نتصرف مع المصالح الاقتصادية القائمة ومع المجموعات الصناعية والمالية المسيطرة – الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسية – التي تشكل العقبة الرئيسية امام التغييرات الاجتماعية .

لقد اعدت منظمة الاغذية والزراعة للمؤتمر عددا كبيرا من الدراسات حول القضايا الزراعية ، وهذه الوثائق تزودنا بمعلومات وفيرة . وقد اشار ممثلو البلدان الاشتراكية ، والبلدان النامية ذات التوجهات الاشتراكية ، في كلماتهم الى الجهود الناجحة في تطبيق الاصلاحات الزراعية الجذرية ، باعتبارها جزءا من المخططات الانمائية الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم .

ان اعلان المبادئ الذى اصدره المؤتمر يقر بان الاصلاح الزراعي هو "عنصر حاسم في التنمية الريفية" ، وان "التقدم الوطني القائم على زيادة العدالة والمشاركة ، يتطلب اعادة توزيع السلطة الاقتصادية والسياسية ، اضافة الى الادماج الكامل للمناطق الريفية في الجهود الانمائية الوطنية ، مع اتاحة فرص اوسع للعمالة والدخل بالنسبة للعاملين في الريف ، وتطوير المنظمات الشعبية ، بما في ذلك جمعيات المزارعين ، والتعاونيات ، وسائر المنظمات الديمقراطية المستقلة للمنتجين الاساسيين وعمال الريف" .

كما ينص برنامج العمل الذى اصدره المؤتمر ، بصدد "مشاركة الشعب" ، على ان "مشاركة الشعب في المؤسسات والاجهزة التي تحكم حياته ، حق اساسي للانسان ، كما انها عنصر جوهرى لاعادة تنظيم السلطة السياسية لصالح الفئات المحرومة ، ولصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية" .

كما ان البرنامج يشتمل على توصيات للحكومات : "بالغاء كافة الحواجز امام الانضمام الحر للشغيلة الزراعيين في التنظيمات التي يختارونها ، والمصادقة على اتفاقية مكتب العمل الدولي رقم ٨٧ و ١٤١ وتنفيذها ، وكذلك على التوصية رقم ١٤٩ الخاصة بدور منظمات الشغيلة الزراعيين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" .

ويؤكد البرنامج على اهمية عدم مركزة مؤسسات الحكومة والمؤسسات صانعة القرار . وبصفة خاصة مؤسسات التخطيط ، حتى يتمكن الشعب من المشاركة في التخطيط ، وفي وضع وتطبيق البرامج الانمائية الخاصة بمناطقه واراضيه .

كما دعا البرنامج كذلك الى تشجيع تكوين المنظمات التي تضم المنتفعين بالاصلاح الزراعي وملكية الارض ، وباشراك هذه المنظمات في عملية اعادة توزيع الحقوق العقارية وحقوق المياه وفي تطبيق وتنظيم حقوق الملكية .

وقد طالبت الوثيقة بدمج النساء في التنمية الريفية ، واشارت بهذا الصدد الى اهمية تحقيق المساواة في الوضع القانوني ، وفتح المجالات امام النساء في الهيئات الريفية ، بما فيها المنظمات ، واشراك النساء في كافة فرص التعليم والعمالة .

ان ثمة نقاط هامة كثيرة في اعلان المبادئ وفي برنامج العمل تلقى تاييد الحركة النقابية العالمية ومن المؤكد ان النقابات كانت تامل في مواقف اكثر تقدما في بعض المسائل

ومع ذلك ، فان القضية الرئيسية هي تنفيذ ما تم الاتفاق عليه ، واذا امكن الاستفادة من خبرة السنوات الماضية ، فان تنفيذ مقررات المؤتمر لا يمكن تحقيقه الا بتنظيم افضل ، ومن خلال العمل الموحد ، وفي هذا الاتجاه ، ينبغي ان تتضح بشكل اقوى ، وبصورة ملائمة وحدة وتضامن الحركة النقابية – على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية – وذلك بحسب الاهمية الشديدة للموقف . وذلك هو الهدف الذى يجعل من الممكن ، ومن الواجب ، على كل النقابات ان تتحد ، بصرف النظر عن انتماءاتها او توجهاتها . انه يتعين دعم الوحدة التي تحققت على النطاق العالمي ، بانشاء اللجنة الدائمة لمؤتمر الجزائر ، حتى يتعزز نجاح هذا النضال الحاسم من اجل الاصلاح الزراعي ، والتنمية الريفية والتقدم الاجتماعي .

نشاطات اقتصادية اسرائيلية مصرية في القطاع وعلاقتها بالحكم الذاتي

ليس سرا ان اطراف كامب ديفيد الثلاثة : مصر واسرائيل وامريكا تعمل بشتى الوسائل من اجل اشراك" فلسطينيين من المناطق المحتلة في مفاوضات الحكم الذاتي .

ويتضح ادراك هذه الاطراف حالة تنفيذ مخططها دون مساندة معينة من اشراك فلسطينيين في المحادثات . فقد سعى كل من هذه الاطراف ، وعلى راسها الخاصة ، بالعمل على اجتذاب فلسطينيين الى المحادثات كل على حدة . هذا معروفا كما ان الولايات المتحدة تحتفظ بها القنصلية الامريكية في القدس وبعض المسئولين من قبل نظام السادات يعملون على كل لسان .

ويتصور ثلاثي كامب دافيد ان البدء في تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة ، وقد صرح اكثر من مرة مسؤولون في مصر واسرائيل ، كما ان الزيارة التي قام بها السفوث لسونيتس الى المنطقة تهدف لتحريك المفاوضات المتعثرة ، وتستند التصريحات التي ادلى بها سول لينوفيتش قبيل عودته ان محاولة تنفيذ الحكم الذاتي وبشكل خاص في قطاع غزة قد بدأت ترتدى اشكالا عملية .

يدرك اطراف كامب دافيد صعوبة ايجاد متعاونين معهم في المناطق المحتلة من اجل تطبيق الحكم الذاتي خاصة بالاستناد الى العبر والدروس التي افرزتها قضية ابعاد السيد بسام الشكعة . ولذا فانهم بدأوا في التركيز على اسلوب الاغراء الاقتصادى من اجل توسيع دائرة المستفيدين اقتصاديا من مشروع الحكم الذاتي وحملهم بالتالي يوافقون على هذا المشروع او على الاقل غير معارضين له .

وقد انبطت باسرائيل ومصر مهمة تسهيل انجاز هذه العملية . واوردت وسائل الاعلام الاسرائيلية الاخبار عن نشاطات اقتصادية كبيرة يجرى الاعداد لها في قطاع غزة ومصر بحيث تفسح المجال امام عدد من المتمولين للاستفادة اقتصاديا من تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية .

البقية ص ١١

تفلص قطاع البناء الاسرائيلي تدهور اقتصاد المناطق المحتلة

لم تترك السياسة الاقتصادية الجديدة التي اعلنها هوروفيتش وزير المالية الاسرائيلي الحديد قطاعا اقتصاديا في البلاد الا ومارست تاثيرها عليه . ومن بين هذه القطاعات ، بطبيعة الحال ، قطاع البناء .

فقد صرح مردخاى بالدى المدير العام لجمعية البنائين والمقاولين لمندوب الجروزاليم بوست "ان حوالي ٥٠ بالمئة من مقاولي البناء لا يقومون باى عمل في الوقت الحاضر ، كما قلص آخرون اعمالهم . ولم تتعد نسبة الابنية التي شرع في بنائها هذا الشهر (كانون الاول) حزءا بسيطا مما كان عليه قبل ستة اشهر" .

ومن ناحية اخرى اعلن حاييم دوفشاني رئيس شركة راسكو وهي احدى كبريات شركات البناء الاسرائيلية ان قطاع البناء يمر في "ازمة خطيرة" وان لدى شركته حوالي ٥٠٠ شقة فارغة لا تجد من يشتريها مما اضطرها الى تقليص اعمالها ولاتخاذ قرار بتسريح ٧٠٠ من العاملين فيها .

ان هذه التصريحات تعكس تاثر قطاع البناء الاسرائيلي بالاجراءات الاقتصادية للحكومة الاسرائيلية والتي تضمنت ، فيما تضمنته ، تشديد الشروط المتعلقة بمنح القروض للراغبين في شراء الشقق .

والمعروف ان قطاع البناء يلعب دورا كبيرا في الاقتصاد الاسرائيلي حيث تعمل فيه وفي النشاطات المنبثقة عنه نسبة كبيرة من العمال ولا تقتصر اهمية هذا القطاع على اثره المباشر في الاقتصاد ، بل يتعداه الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المتعددة بحيث يساهم في ادارة عجلة الاقتصاد في البلاد .

ولذا فان الازمة التي يعاني منها قطاع البناء سوف تؤثر وبشدة على القطاعات الاقتصادية الاخرى .

اما فيما يتعلق باثرها على العمالة في المناطق المحتلة فان العديد من المحللين الاقتصاديين يعتقدون ان موجة التسريح من العمل الناجمة عن تقليص قطاع البناء سوف تصيب اول من تصيب عمال الضفة والقطاع العاملين في قطاع البناء باسرائيل . والمعروف ان هؤلاء يشكلون نسبة عالية من القوى العاملة العربية التي تعمل في اسرائيل .

ولذا فمن المتوقع ان يرتفع عدد العاطلين عن العمل في المناطق المحتلة خاصة وان تركيبة الاقتصاد الحالية في الضفة والقطاع لا تسمح باستيعاب العمال المسرحين من اسرائيل .

ويضيف هؤلاء المحللون الاقتصاديون ان انفاق هؤلاء العمال المسرحين والذى كان ، في الماضي يساعد على تحريك عجلة الاقتصاد في الضفة والقطاع سوف يقل الى درجة ملموسة الامر الذى سيعني المزيد من الركود الاقتصادى الذى تشهده اسواق الضفة والقطاع في هذه الفترة .

رفع اسعار الوقود بنسبة ٣٠٪

ما ان اعلن التلفزيون الاسرائيلي ليلة الثلاثاء الماضي عن رفع اسعار الوقود بنسبة ٣٠ بالمئة حتى هرع المواطنون الاسرائيليون الى محطات البنزين لملئ سياراتهم وكان قسم كبير منهم "بالبحامات" وتقدم اليوم وزارة الطاقة طلبا للحنة الاقتصادية للكنيست برفع اسعار الكهرباء بمعدل ٣٠ بالمئة ثم بعد ذلك يتوقع رفع اسعار ~~الخبز~~ بمعدل ١٨ بالمئة .

وسؤدى هذا الارتفاع الى ارتفاع ١٫٧ بالمئة في جدول غلاء المعيشة الا ان الماتورات على جوانب الحياة الاخرى سؤدى الى